

بكل الإجماع

ساركوزي يهدد بمقاضاة شركة للنشر أصدرت دمية على هيتته



© Reuters

الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يتحدث أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج

باريس 14 أكتوبر / رويترز، هدد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بمقاضاة شركة للنشر ما لم تسحب «دمية ساركوزي» التي تباع مع كتيب عن طقوس الفودو يطلب من القراء غرس دبائيس في الدمية. والدمية منقوش عليها بعض من أشهر مقولات ساركوزي مثل «أغرب عن وجهي أيها القدر» وهي الكلمات التي وجهها إلى رجل رفض مصافحته أثناء معرض زراعي العام الماضي. ويحت الكتيب القراء على غرس دبائيس في الدمية.

وكتب تريي هيرزوج محامي ساركوزي في رسالة إلى شركة النشر (كيه اند بي) نشرته صحيفة لوموند «نيكولا ساركوزي كلفني بأن أذكركم بأنه مهما كان وضعه وشهرته فإن له حقوقه الحصرية والكاملة فيما يتعلق بصورته.»

وقال هيرزوج مؤكدا التفاصيل لرويتزر ان ساركوزي سيقاضي شركة النشر إذا لم تسحب وتُسحب الدمية.

وأصدرت (كيه اند بي) 20 ألف نسخة من الدمية والكتيب المصاحب لها.

وأصدرت الشركة أيضا دمية على هيئة سيجولون رويال التي نافست ساركوزي في انتخابات الرئاسة التي جرت في فرنسا العام الماضي. وقال محاميه أنها أيضا تفكر في اتخاذ إجراء قانوني.

والفودو هو معتقد ديني متأصل في غرب أفريقيا ويمارس في أجزاء من منطقة الكاريبي خاصة في هايتي وأجزاء من جنوب الولايات المتحدة.

ووفقا لمعتقد شائع فإن أتباع الفودو يمكن أن يغرسوا دبائيس في دمي تمثل أعداءهم على أمل أن تصيبيهم اللعنة.

قاض يسقط قضية للقيادة بدون رخصة عن بريتي سبيرز



© Reuters

بريتني سبيرز تقود سيارتها في لوس انجليس بولاية كاليفورنيا

لوس انجليس 14 أكتوبر / رويترز،

اسقط قاض تهمة قيادة السيارة بدون رخصة عن نجمة البوب بريتي سبيرز وذلك بعدما قال المحلفون أنهم لا يستطيعون التوصل إلى حكم وقال الادعاء انه لن يسعى لإعادة المحاكمة.

وكانت التهمة قد وجهت إلى سبيرز فيما يتصل بحادث تصادم بين سيارتها وسيارة أخرى في ساحة انتظار في لوس انجليس في أغسطس 2007 بينما كان يلاحظها الكثير من المصورين.

وقال ممثلو الادعاء ان سبيرز تعيش في كاليفورنيا منذ مايو 2006 وملزمة قانونا بأن تحصل على رخصة قيادة من الولاية.

وجادل محاميه بأن لديها رخصة قيادة من ولايتها الأصلية لوزيانا ولا يلزمها القانون بان يكون لديها رخصة من كاليفورنيا.

وأبلغ المحلفون قاضي محكمة لوس انجليس العليا جيمس ستيلي أنهم وصلوا إلى طريق مسدود مع موافقة 10 منم على تبرئة سبيرز من التهمة ومعارضة اثنين وحينئذ أعلن القاضي إبطال القضية.

وقال جي. مايلر فلاناجان محامي سبيرز انها حصلت على رخصة من كاليفورنيا العام الماضي بعد حادث التصادم الذي حدث في أغسطس وكان يجب على ممثلي الادعاء ان يسقطوا القضية بعد ذلك.

وأضاف فلاناجان قائلا «لو لم تكن مشهورة.. لما أقاموا القضية مطلقا».

وقال المتحدث باسم مكتب الادعاء في مدينة لوس انجليس أن سبيرز لم تلق أي معاملة مختلفة بسبب شهرتها.

مع الأحداث



ملیحة الشهاب

كالعادة فإن الانتخابات الأمريكية جاذبة اهتمام العالم، فالكل

معنى بهذه الانتخابات وبمن سيفوز برئاسة البيت الأبيض، ولا

عجب فأمریکا هي الدولة العظمى في هذا القرن، وقرارات البيت

الأبيض لها تأثير على جميع أنحاء المعمورة. لكن هذه الانتخابات

حملت طابعا ميزها عن سابقتها هو حجم التأثير النسوي على

مسارات هذه الانتخابات الأخيرة

فالمرأة لعبت دورا مهما وفاعلا، وتكاد تكون هي البطل الحقيقي، والكرت الذي حرص كلا الحزبين على استخدامه بفاعلية لكسب المعركة من خلال استقطاب تأييدها. فالصوت النسائي هو الذي جعل من هيلاري المنافس القوي والند الصعب أمام أوباما، وفوزه عليها عدة بعض المحليين؛ فوزا برئاسة البيت الأبيض. وقد أدرك جون ماكين مدى قوة تأثير صوت المرأة على هذه الانتخابات، وأنه الكرت الوحيد الذي قد يغير حتمية فوز أوباما، لذا عمد إلى اختيار سارة بالين حاكمة ولاية أيسكا. وقد كان الأمر مفاجئا للجميع وقد بدا أنها خطوة غير مدروسة، فسارة بالين غير مؤهلة لهذا المنصب فلديها قصور كبير في السياسة الخارجية بالإضافة إلى انتمائها إلى التيار المحافظ والمتشدد.

ماكين يعلم كل هذا وأكثر ولقد أصر على اختيارها شريكة له في حملته الانتخابية ونائبة له في سدة الرئاسة، نعم أصر على ذلك لأنه يعلم أن صوت المرأة هو منقذه الوحيد من فشل محتوم. وبالفعل فبعد إعلان سارة بالين نائبة له استطاع أن يستقطب مؤيديين

مؤيديين (مؤيدات) من المعسكر المضاد، ففئة ليست بالقليلة من النساء من أتباع الحزب الديموقراطي والمسانداتهن لهيلاري أعلن بأنهن سيمنحن أصواتهن إلى الحزب الجمهوري بعد هزيمة هيلاري وعدم قيام أوباما باختيارها نائبة له . وأبعد من ذلك فإن أوباما علق على هذا الاختيار الذكي بقوله «إنه مؤشر جديد على سقوط الجدران القديمة في عالمنا السياسي».

لكن ما يثير الاهتمام هنا، كيف أن الرجل العربي يهتم بالانتخابات الأمريكية ورموزها، في الوقت الذي يبدي إعجابيه ببطلاتها ونجاحاتها للدخول في سباق الوصول إلى سدة الرئاسة، لا يلتفت إلى المرأة التي بجانبه ولو بنظرة تقدير.. وكان المرأة هناك من جنس آخر. في الحقيقة، المرأة هي المرأة في كل الأماكن لكن ما يجعلها مكرمة ولها الحظوة في مكان، وليس لها قيمة في مكان آخر، هو إدراك المجتمع لقيمة المرأة ودرجة احترامه لحقوقها. ترى متى يدرك مجتمعنا ذلك؟

عن / جريدة (الوطن) السعودية

الأسماك في بلادنا.. قراءة في تصريحات رسمية

ما من أحد يستطيع أن ينكر ما يعمل ويتحقق في القطاع السمكي وخصوصا البنية التحتية.. إلا أنها لا تزال مشاريع

استحدث عدد من القطاعات التخصصية في ديوان الوزارة، وإنشاء هيئة للأبحاث السمكية وساء دور ثالث لمبنى الوزارة.. لا تعتبر إنجازاً

مقالات سابقة..

ومن وجهة نظري أرى إن الوزارة تكون قد بالغت كثيرا في قولها: "إن ما يوجه للاستهلاك المحلي من الأسماك الطازجة والمعلبة يصل نحو 70% من إجمالي حجم الأسماك المصطادة سنويا، وهو ما حقق ارتفاعاً في مقدار نصيب استهلاك الفرد من الأسماك بلغ مع نهاية 2007م إلى 8 كيلوجرامات..". وبدوري أتساءل: إذا كان هناك ارتفاع في المقدار مع نهاية 2007م، فكيف ياترى كان نصيب الفرد قبل ذلك؟ وكيف تم الاستدلال على ذلك الرقم الصعب؟! إن هذه المبالغة، التي سنشرحها بعد، إنما مرجعها إلى ذلك "الفقر" الذي تعيشه الوزارة في الكادر الاقتصادي الكفؤ "الحلقة المفقودة". وقد أشرنا إلى ذلك مراراً، الكادر الذي لا يخطط الحابل بالنابل ولا يجمع بين الأسماك الطازجة التي تستهلك مباشرة بعد اصطيادها، عادة من صيادي التعاونيات والسككية، وبيعهما في الأسواق المحلية وبين تلك المعلبة التي يمكن تخزينها لسد طويلا دون استهلاكها أو بيعها حتى بعد التصنيع.. وبالتالي

وزارة الثروة السمكية لم تستطع التفرقة بين المستهلك في الداخل والمستهلك في الخارج في مسألة توفير الأمن الغذائي

لا يمكن جعلها ضمن نسبة مئوية واحدة كمؤشر لقياس الاستهلاك المحلي، أو كرقم يساوي به نصيب استهلاك الفرد من الأسماك؛ فضلاً عن أنه لم يحدد في ظرف كم مدة يستهلك فيها الفرد تلك الثمانية كيلوجرامات؛ هل في السنة؟ أم في الفصل؟ أم في الشهر؟! فإن كان المواطن، المغلوب على أمره، يتناول 8 كجم من الأسماك في السنة؛ سيكون مقدار نصيبه يومياً 20 جراماً فقط، وهي لا تكفي لإطعام دجاجة...!! حتى إذا تم تقليص أيام تناول السمك إلى ثلاثة أيام في الأسبوع، مع أننا قلنا إنه أمن غذائي، فإن النتيجة ستكون 50 جراماً وهي لا تفرق عن الأولى في التغذية.. أما إذا فرضنا أن الـ 8 كجم هي استهلاك الفرد في الشهر الواحد؛ فإن ذلك سيكون مبالغاً فيه، لأن ذلك لا يحدث حتى في أكثر دول العالم شهرة برفاهية المواطن، الإنسان، فيها؛ حيث سيصبح نصيبه اليومي أكثر قليلاً من ربع كجم (266 جراماً تقريباً)..

لا أود أن أكون متطفلاً على بعض العلوم، إلا أن ما لدي من معرفة متواضعة عن أن الإنسان يحتاج إلى غذائه من اللحوم ما مقداره 100 جرام، سواء لحوم حمراء أم بيضاء، وما زاد عليها فإنه يذهب مع الفضلات.. فإن سلطنا بذلك، وأن استهلاك الفرد الواحد من السمك ثلاثة أيام في الأسبوع؛ فإنه سيستهلك 1200 جرام في الشهر، بما يساوي 14 كجم ونصف تقريباً في السنة.. قد ينقص الرقم عن ذلك وقد يزيد عليه؛ فذلك يعتمد على الطبيعة الجغرافية للمناطق والتركيبة السكانية لها وعاداتهم وأنواع أطعمتهم وغيرها من العوامل المؤثرة على تحديد مقدار الاستهلاك أقل أو أكثر فيما عدا أن يكون الاستهلاك السنوي للفرد في الـ 8 كيلوجرامات فهذا ما لا يستوعبه عقل راجح..

استشاري تنظيم الإدارة بكالوريوس قانون عام

تأمين احتياجات المواطنين من الأسماك وغيرها من الأحياء البحرية أهم الأهداف التي من أجلها أنشئت وزارة الثروة السمكية

طالعتنا صحيفة (14 أكتوبر) الغراء، يوم الإثنين الموافق 6 أكتوبر 2008م في عددها (14253) الصفحة الثامنة بموضوع يتحدث عن الإنجازات في القطاع السمكي.. وقد عودتنا الصحيفة على نشر العديد من المواضيع والتقارير الاقتصادية المتنوعة لمختلف قطاعات الدولة، ومنها القطاع السمكي الذي يعتبر ثاني مورد للدخل القومي بعد قطاع النفط.



نادر عبد القدوس

من خلال تتبعنا للتقارير الصادرة عن وزارة الثروة السمكية في الصحف الرسمية والأهلية أو الحزبية على حد سواء؛ نجد أن هناك ضعفاً شديداً في صياغتها من الجانب الاقتصادي والإحصائي، وتخطا عشوائياً في الأرقام. فلا نستطيع التمييز بين الحقيقة والوهم أو بين الخطأ والصواب.. وينتاب المرء شعور وكأن الوزارة لا تمتلك كوادر مؤهلة وكفؤة متخصصة في علوم الإدارة والاقتصاد خصوصاً من أصحاب الخبرة في المجال ذاته، ولا كيف نفسر ظهور تلك التقارير والمواضيع المتحدثة باسم الوزارة؟ مع علمنا أن القطاع السمكي غني جداً بكوادره المتنوعة الاختصاصات، ما يميزه عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، والمؤهلات من المعاهد المتوسطة مروراً بالكالوريوس والماجستير وانتهاءً بالدرجة الدكتوراه وجُلهم ذوو كفاءات عالية، يفقدون إلى ما يقف بقدراتهم ويعطيمهم فرصة إثبات كفاءاتهم على مستوى القطاع وبخبرتهم من حالة الإهمال والتهميش.. وأصدق قالكلم إن قلت إن ما يؤلمني كثيراً، باعتباري منتسباً إلى القطاع السمكي وإلى هذه الوزارة العريقة والواسعة، أن أصادف وأقرأ مثل هكذا تقارير تنشر على صدر صحفنا و"بمانشيتات" عربية وهي خالوية الموضوع، ضعيفة البناء، ركيكة القواعد.. ولا أرى أحداً يتحرك قيد أنملة، أقلها من باب الغيرة أو للتنبيه فقط، وكأنك في مقبرة ولا حياة لمن تنادي..

ما من أحد يستطيع أن ينكر ما يعمل ويتحقق في القطاع السمكي وخصوصاً البنية التحتية (القاعدة المادية الإنتاجية)، واعداد الدراسات التي وضعت لأجلها، والجهود المبذولة من قيادة القطاع بإشراف مباشر من معالي وزير الثروة السمكية تنفيذاً للمصلحة العامة وفي مقدمتها مصفوفة فخامة الرئيس /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتطبيقاً لبرنامج الانتخابي، في التطوير للإسهام في زيادة الدخل القومي، وتوسيع المنشآت، وتشغيل الأيدي العاملة وغيره..

إن أي إنجازات إن لم يتم عكسها بنحو اقتصادي، إحصائي وتنظيمي صحيح في هكذا مواضع أو تقارير، تنشر في صحف رسمية، فإن معانيها ستبدو وكأنها مجرد تقارير إنشائية لا لونها إلا تحسين بروتاز صورة مكتملة ولكنها غير متقنة.. ومن المعروف أن هدف التقارير الاقتصادية هو تكميل "الصورة" وإظهار مآسئها وجعلها أقرب إلى الحقيقة؛ وما البرواز إلا كمكلاً خارجياً للصورة يمكن الاستغناء عنه.. فالتقارير الاقتصادية يجب أن تكون مختصرة، مركزة، شارحة لأرقام حقيقية دقيقة وموجزة تعطى مدلولاً يستفاد منه وأن تكون بعيدة عن الهفوات

ما يتم تصديره إلى الخارج أرخص وأجود بكثير مما يتداول في السوق المحلية

والأخطاء التي لا مجال لها في الاعتذار عنها.. لقد وردت تصريحات صحفية لمعالي وزير الثروة السمكية، في سياق ذلك الموضوع المنشور بأن هناك إنجازات قد تمت " كاستحداث عدد من القطاعات التخصصية في ديوان الوزارة، وإنشاء هيئة للأبحاث السمكية وبناء دور ثالث لمبنى الوزارة..". إلا أنها في الأصل لا تعتبر إنجازات كونها، في لغة الإدارة، نشاطات تكميلية لأهداف الوزارة ومهامها، قد تكون ضرورية، ولكنها لا تمثل الهدف الرئيس الذي من أجله أنشئت وزارة الأسماك أو أي وزارة كانت أو مرفق يخدم مصلحة معينة لتحقيق هدف معين.. فمن أهم الأهداف الرئيسية، من وجهة نظرنا وباختصار، التي غفل عنها من أعد الموضوع أو خطأ في تقديرها هو تأمين احتياجات المواطنين من الأسماك وغيرها من الأحياء البحرية الأخرى.. ويتقصد هذا الهدف كأساس واقعي؛ فإننا لا نراه قد تحقق في السنوات القليلة الماضية أو يتحقق في وقتنا الحاضر، رغم أنه قد قبل في مقدمة الموضوع: " إن تطور القطاع السمكي خلال السنوات القليلة الماضية ساهم في توفير الأمن الغذائي للمواطنين..!!" فأين هو الأمن الغذائي ونحن نلمس الغلاء والارتفاع في أسعار الأسماك، وندرتها في الأسواق المحلية؟.. كما يتبين من صياغة الكلام والأرقام أن من تولى تلك المهمة لم يستطع التفرقة في مسألة توفير الأمن الغذائي بين ما هو للمواطن المستهلك داخل اليمن وبين ما هو للمستهلك من غداً خارج حدود اليمن!!.. ذلك أن ما يتم تصديره إلى الخارج هو الأرخص والأجود بكثير مما يتم تداوله في السوق المحلية! وقد تطرقنا إلى ذلك في



8 كيلوجرامات من السمك نصيب للفرد رقم غير دقيق لا يستوعبه عقل